بناء على تكليف الرئيس الغانم لقياس اتجاهات الرأي العام

السبيعي: أمانة مجلس الأمة تولي اهتماماً كبيراً باستطلاع آراء المواطنين لتحديد الأولويات

أكد الامين العام المساعد لقطاع المعلومات والتطوير والتدريب في الامانة العامة لمجلس الامة سليمان السبيعي ان الامانة تولي في الوقت الحاضر اهتماما كبيرا في موضوع استطلاع اراء المواطنين بشان الاولويات المطلوب انجازها من مجلس الامة.

وقال السبيعي في لقاء مع «كونا» امس ان هذا الاهتمام ياتي بناء على تكليف رئيس المجلس مرزوق علي الغانم للامانة العامة بعمل هذا الاستطلاع عن طريق اجراء استبيان لقياس اتجاهات الرأي العام وربط تلك الاتجاهات مع الاولويات التشريعية.

واضاف ان القطاع يعكف حاليا على الاعداد والتجهيز لهذا الموضوع بكل جوانبه بالسرعة الممكنة تمهيدا لعرضه على الرئيس الغانم موضحا ان كل التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع سيتم الاعلان عنها لاحقا.

وكان الرئيس الغانم صرح يوم الاحد الماضي بانه اتخذ قرارا باجراء اكبر استبيان واستطلاع لمعرفة أولويات المواطنين «لتكون امام نظر الحكومة والمجلس عند تحديدهم لها» في دور الانعقاد المقبل.

من جانب اخر اعلن السبيعي انه تم تجديد الموقع الالكتروني لمجلس الامة على شبكة الانترنت باعتباره واجهة اعلامية ومعلوماتية للمجلس ولاحتوائه على كم هائل من المعلومات منذ المجلس التاسيسي عام 1962 وحتى الآن.

واضاف ان تحديث هذا الموقع «كان هاجسنا منذ المجلس الماضي وتمت عملية التحديث بخبرات وقدرات موظفيه» لافتا الى الكم الكبير من المعلومات الذي يحتويه الموقع الجديد منها ما هو ثابت كالدستور واللائحة الداخلية وآخر متجدد كبرنامج مقابلات الرئيس واجتماعات اللجان اليومية.

واوضح ان النقلة التي شهدها الموقع «تتمثل باننا البسناه ثوبا جديدا باضافة الارشيف الوطني إليه ويضم مختلف البيانات والوثائق البرلمانية» مشيرا الى أن الامين العام لمجلس الامة علام الكندري دشن الموقع الجديد للمجلس نهاية الشهر الماضي.

سليمان السبيعي

■ القطاع يعكف حالياً على الإعداد والتجهيز والتفاصيل المتعلقة سيتم الإعلان عنها لاحقاً

■ تجديد الموقع الإلكتروني للمجلس على «الإنترنت» باعتباره واجهة إعلامية ومعلوماتية للمجلس

■ التحديث الذي شهدته أجهزة قاعة عبدالله السالم وفر تطبيقات تخدم الأعضاء خلال الجلسات

وذكر ان أرشيف الوثائق الذي كان بحوزة مجلس الامة أصبح متاحا أمام الجميع ويستطيع أي شخص الآن الدخول الى أرشيف الوثائق والمعلومات على موقع مجلس الامة الالكتروني والحصول على نسخة منها أو قراءتها.

وقال السبيعي ان مشروع حفظ الوثائق تختص به ادارة التوثيق والمعلومات «وقد عمل مديرها خالد المطيري منذ عام 2008 على تحويل كم هائل من الوثائق الورقية الى البرنامج الالكتروني لتسهيل الحصول على المعلومات والوثائق القديمة كما بامكان الاعضاء الاستعلام عن طريق خط ساخن داخلي رقمه 4000 عند الحاجة».

ولفت الى «عدم وجود أي مشكلة قانونية في هذا الامر وانما هو من باب الشفافية وحق لكل مواطن ان يطلع على الارشيف البرلماني اضافة الى اننا في القطاع نسعى دائما الى تقديم ما هو افضل للاعضاء ومسؤولي الامانة».

واشار في موازاة ذلك الى التحديث الذي شهدته أجهزة قاعة عبدالله السالم والسعي الى توفير تطبيقات تخدم الاعضاء خلال الجلسات وتم كذلك العمل على استبدال الشاشات الموجودة أمام مقاعد الاعضاء بأخرى حديثة بحيث يختار العضو الموضوعات والمعلومات من خلال لمس الشاشة.

وقال السبيعي ان الكثير من البرامج «إن لم يكن معظمها يتم انشاؤه وتحديثه بواسطة خبرات موظفي المجلس كما ستكون هناك تطبيقات أخرى لمجلس الامة عن طريق أجهزة الهواتف الذكية».

وبالنسبة الى ما يتعلق بآلية التصويت الالكتروني داخل قاعة عبدالله السالم أشار الى أن هذه التطبيقات الآلية من شانها المساعدة على اختصار الوقت.

الغانم يلتقي الفريق الحكومي المكلف بالتنسيق مع المجلس لتحديد الأولويات

مرزوق الغانم

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس رئيس ديوان المحاسبة عبد العدساني.كما التقى الغانم بالفريق الحكومي المكلف بالتنسيق مع مجلس الأمة بشان الأولويات المشتركة بين المجلس والحكومة وهم وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الدكتورة رولا دشتي ووزير المواصلات عيسى الكندري.

وبعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم برقية عزاء الى رئيس المجلس الوطني في جمهورية السودان احمد إبراهيم الطاهر اثر مأساة السيول التي اجتاحت معظم أرجاء جمهورية السودان الشقيقة فخلفت وراءها فاجعة إنسانية وبيئية راح ضحيتها عددا من القتلى وإصابة وتشريد الكثيرين. وبعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية تهنئة إلى رئيس مجلس الأمة في جمهورية هنغاريا لاصلو كوفير بمناسبة العيد الوطني لبلده.

العدواني ناشد رئيس الوزراء إقرار قانون العسكريين المتقاعدين

عبدالله العدواني

ناشد النائب عبد الله العدواني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك اعتماد القانون الخاص بالعسكريين المتقاعدين والذي اقره المجلس المبطل مشيرا الى ان القانون اتصفت هذه الفئة وكان مدروسا ومقبولا من قبل الحكومة انذاك مما يستدعي ان يتم اقراره عاجلا لا اجلا.

واضاف العدواني انه هناك ثقة بسموه للايعاز للمختصين سرعة اقرار القانون سيما ان وزير الدفاع الشيخ جابر الجراح يؤيد هذا القانون وسبق لوزارة المالية ان اعتمدته من خلال لجان المجلس المختلفة.

واوضح العدواني ان العسكريين انه هناك ثقة بسموه للايعاز للمختصين سرعة اقرار القانون سيما وان معالي وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح يؤيد هذا القانون وسبق لوزارة المالية ان اعتمدته من خلال لجان المجلس المختلفة.

واوضح العدواني ان العسكريين المتقاعدين سيستحقون انصافهم بهذا القانون لافتا الى ان هناك تجاوبا حكوميا حول اهمية اقرار قانون العلاوات للعسكريين المتقاعدين وهو من اولويات المجلس والحكومة ومن ضمن القوانين المتفق عليها.

واشاد العدواني بروح التعاون الذي ابدته الحكومة خلال الفترة الماضية متمنيا ان يستمر هذا التعاون لما فيه مصلحة الكويت واهلها مشيرا الى انه يتوقع ان يكون دور الانعقاد المقبل حافلا بالانجازات المأمولة من قبل الشعب الكويتي.

عبد الكريم الكندري يسأل عن سبب عدم شمول المتقاعدين بالمزايا المحفزة واقتصارها على القياديين

توجه النائب د.عبد الكريم الكندري بسؤال برلماني لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة حول تمتع موظفي المؤسسات والهيئات العامة الحكومية بميزة مكافاة نهاية الخدمة بخلاف المعاش التقاعدي وهو الامر الذي تسمح به قوانين انشائها وهو ما لا ينطبق على الموظفين العاملين في الوزارات الحكومية مما دفع الحكومة بمنح القياديين والعسكريين تلك الميزة لحثهم على التقاعد، الا ان الحكومة اصدرت توجيهات لوزرائها باحالة من اتم الثلاثين عاما بالخدمة الى التقاعد دون النظر بمنحهم ميزة مكافاة كغيرهم من القياديين والعسكريين خاصة ان تلك المكافاة اوجب لهؤلاء الموظفين بسبب انخفاض رواتبهم عند التقاعد بالاضافة لما عليهم من التزامات وبدأ حياة جديدة كريمة بالاضافة الى ما تقتضيه مبادئ العدالة والمساواة.

واستفسر د. الكندري عن المؤسسات والهيئات الحكومية التي يتمتع موظفوها بميزة مكافاة الخدمة؟ وما هو الاساس القانون لتلك المكافاة؟ كذلك ما هو السند القانوني باحالة من بلغ ثلاثين عاما للتقاعد؟ وما هو الراس القانوني لادارة الفتوى والتشريع وديوان الموظفين وادارة الشؤون القانونية بمجلس الوزراء باحالة من بلغ 30 عاما الى التقاعد؟ ولماذا لم تقرر لهم المزايا كتلك المقررة للمتقاعدين والعسكريين؟ وما هو السند القانوني بمنح العسكريين والقياديين مكافاة نهاية الخدمة لتحفيزهم على التقاعد؟

استفسر عن الأسباب التي كمنت وراء القرار

الطريجي يسأل وزير التجارة عن عدد القياديين والمستشارين الذين تم التجديد لهم بعد سن الخامسة والستين

وجه النائب عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة حول هيئة أسواق المال بتغيير لائحة شئون الموظفين في الفصل السادس.وفيما يلي نص السؤال: قامت هيئة أسواق المال بتغيير لائحة شئون الموظفين في الفصل السادس والتي تختص بانتهاء الخدمة مادة 66 حيث نصت على «تنتهي خدمة الموظف كما هو الشان للمفوضين عند بلوغ الخامسة والستين من العمر ولا يسري هذا الحكم كما لا يسري أي قرار آخر بشان شرط انتهاء الخدمة وارد في قانون الخدمة المدنية ونظامها على المفوضين والقياديين بالهيئة من مستشارين ورؤساء القطاعات فتستمر خدمتهم بالهيئة بعد ذلك السن دون الحاجة الى إجراء آخر».

بينما خلت هذه المادة بعد التعديل والتي تختص بانتهاء الخدمة من المفوضين والقياديين بالهيئة من مستشارين ورؤساء القطاعات من سن انتهاء الخدمة.

لذا يرجى إفادتنا وتزودينا بالآتي:

1 - أسباب تغيير هذه المادة بحيث اقتصرت على صغار الموظفين فقط دون الإشارة الى المفوضين او القياديين بالهيئة من مستشارين او رؤساء القطاعات.

2 - أسماء المفوضين أو القياديين من مستشارين أو رؤساء القطاعات ممن تخطوا سن الخامسة والستين عاما من العمر إن وجد.

3 كم يبلغ عدد المفوضين أو القياديين من مستشارين أو رؤساء القطاعات الذين تم التجديد لهم بعد سن الخامسة والستين ؟

4 ما هي أعمار جميع المفوضين والقياديين بالهيئة من مستشارين ورؤساء قطاعات؟

وفيما يلي نص الإقتراح: بشأن تعارض المصالح وقواعد السلوك العام

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم رقم (3) لسنة 1955 في شان ضريبة الدخل الكويتية والقوانين المعدلة له.

وعلى قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت لسنة 1959،

وعلى المرسوم الأميري رقم (10) لسنة 1960 بقانون ديوان الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له

وعلى المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت

وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شان اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم (37) لسنة 1964 بشان المناقصات العامة والقوانين المعدلة له

وعلى المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1967 بإنشاء الحرس الوطني

وعلى القانون رقم (32) لسنة 1967 في شان الجيش والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم (23) لسنة 1967 بشان نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم (32) لسنة 1968م في شان النقد وبنك الكويت المركزي والمهن المصرفية والقوانين المعدلة له.

عبدالله الطريجي

نظراً لما يشهده من الحوادث المرورية أخيراً

الحويلة يطالب وزير الأشغال بالكشف عن خطة توسعة وصيانة طريق الوفرة

وجه النائب محمد الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء حول خطة وزارة الاشغال لتوسعة وصيانة طريق الوفرة ودائري لجسر الوفرة

وفيما يلي نص السؤال: نظرا لما يشهده طريق الوفرة من كثرة الازدحام المروري، حيث يخدم هذا الطريق مرتادي منطقة الوفرة الزراعية ومنطقة جواخير الأغنام وكذلك اسطبلات خيل الأحمدي ومنطقة النفايات النفطية السائلة وطريق الأرتال العسكرية وموظفي شركة نفط الكويت وشركة نفط الخليج بمنطقة الوفرة، هذا بالإضافة لازدياد مرتاديه بعد إنشاء مدينة صباح الأحمد فاصبح طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده حيث ان الطريق يعمل بحارتين فقط ما سبب الكثير من الحوادث التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بما يلي: هل توجد خطة لدى وزارة الاشغال لتوسعة وصيانة طريق الوفرة ودائري لجسر الوفرة بدلا من الاشارة الضوئية وزيادة عدد حارات الطريق؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من خطة وزارة الاشغال لتوسعة وصيانه هذا الطريق والمدة الزمنية لتنفيذها، واذا كانت الاجابة بالنفي فما هي الاسباب والمعوقات المانعة لتوسعة وتطوير طريق الوفرة؟

ما خطة الوزارة حيال مطالب سكان مدينة صباح الاحمد المتعلقة بالطرق والطرق البديلة؟

وفي سياق آخر قدم النائب الحويلة سؤالا برلمانيا الى وزير وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء وفيما يلي نص السؤال، يرجى افادتي وتزويدي عن الآتي:

1 - في ظل عدم وضوح الرؤية لمشروع الدائري الثامن بعد أكثر من ثلاث سنوات على الموافقة عليه ضمن قانون الخطة الانمائية التي اقرها المجلس عام 2009، ما هو مصير المشروع ؟

2 - ان كانت الإجابة بإلغاء المشروع يرجى ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك الالغاء، وهل هناك بديل لمشروع الدائري الثامن وهل سيؤدي الطريق البديل للدائري الثامن الغرض الذي على أساسه جاءت فكرة اقامة مشروع الدائري الثامن وهي تسهيل حركة التجارة البرية بين دول مجلس التعاون والحفاظ على شبكة الطرق في البلاد وزيادة انسيابية المرور داخل المنطقة؟

3 - هل يحق لوزارة الأشغال قانونيا إلغاء مشروع الدائري الثامن بعد أن وافق عليه المجلس بقانون؟

أعلنت وزارة الأشغال من قبل أنها لن تطرح أي مشروع إلا بعد تسلم الموقع خاليا من العوائق لكي لا يعتبر ذلك هدرا للمال العام، هل اتبعت الوزارة ذلك النهج قبل الإعلان عن الاتفاقية وتعاقدها مع المكتب الاستشاري لمشروع الدائري الثامن ؟ يرجى تزويدي بكافة المستندات الدالة على ذلك؟

وفيما يلي نص الاقتراح: انه ونظرا لما يشهده طريق الوفرة من كثرة الازدحام المروري، حيث يخدم هذا الطريق مرتادي منطقة الوفرة الزراعية ومنطقة جواخير الأغنام وكذلك اسطبلات خيل الأحمدي ومنطقة النفايات النفطية السائلة وطريق الأرتال العسكرية وموظفي شركة نفط الكويت وشركة نفط الخليج بمنطقة الوفرة، هذا بالإضافة لازدياد مرتاديه بعد إنشاء مدينة صباح الاحمد، فاصبح طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده ما سبب الكثير من الحوادث التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء.

■ ما هي الشروط والضوابط التي وضعتها بلدية الكويت لمنح تراخيص البناء لطالبيها؟

محمد الحويلة

لذا فانني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

«نص الاقتراح»

العمل على توسعة طريق الوفرة، لان الطريق يعمل بحارتين فقط وجعله طريقا سريعا وتزويده بكل ما يحتاجه مرتادو هذا الطريق من محطات للوقود وتزويده بجميع الخدمات وسوق متكامل مزود بالسلع والخدمات التي تخدم مرتاديه ومركز طوارئ وإسعاف شامل ومتكامل مزود بالأجهزة والمواد الطبية، ويعمل به اطباء طوارئ ومسعفون ومركز امني متكامل ومجهز بالأفراد والآليات لحماية مرتادي هذا الطريق الحيوي.

وفي سياق آخر وجه النائب محمد الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية

وفيما يلي نص السؤال: ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية قامت بتوزيع القسائم التي تم إنجازها بمشروع مدينة صباح الأحمد على المواطنين، للبدء في إعداد المخططات والتصاميم، وبحيث يبدأ التنفيذ الفعلي بمجرد الاستلام الفعلي لها وعلى الرغم من إتمام تسليم القسائم السكنية بمدينة صباح الأحمد لمستحقيها إلا أنهم فوجئوا برفض بلدية الكويت منحهم تراخيص البناء خاصة للضواحي b.d.a عند طلبها، ولما كان هذا الإجراء يمثل أحد عوائق إنجاز المشاريع الإسكانية، ويؤخر تحقيق متطلبات المواطنين في بناء مساكنهم في المدينة كان لزاما علينا استيضاح الأسباب والمعوقات لمنع استصدار التراخيص، الأمر الذي أصبح يشكل ظاهرة ينبغي التوقف أمامها واستيضاح أسبابها.

■ رغم إتمام تسليم القسائم في «صباح الأحمد» لمستحقيها إلا أن المواطنين فوجئوا برفض البلدية منحهم تراخيص البناء

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 -ما هي الشروط والضوابط التي وضعتها بلدية الكويت لمنح تراخيص البناء لطالبيها؟

2 -ما هو عدد مستحقي الرعاية السكنية بمدينة صباح الأحمد الذين تقدموا لبلدية الكويت بطلبات للحصول على تراخيص بناء ولم يتم منحهم تلك التراخيص؟

3 -ما هي الأسباب التي تمنع بلدية الكويت من منح تراخيص البناء لمالكي القسائم السكنية بمدينة صباح الأحمد خاصة للضواحي b.d.a ؟ وما هو السند القانوني لهذا المنع؟

4 -ما هي الإجراءات التنسيقية التي اتخذتها بلدية الكويت لتفعيل دور الجهات المرتبطة بتسريع الحصول على تراخيص البناء وتسهيل إجراءات منحه، وإزالة المعوقات التي تؤخر تنفيذ ذلك؟

5 -ما مدى تكرار ظاهرة التاخر في منح تراخيص البناء لمستحقي الرعاية السكنية، وذلك خلال السنوات من 2005م وحتى تاريخ ورود هذا السؤال ؟على أن تأتي موزعة على مستوى كل مشروع إسكاني، وكل سنة مالية بالتفصيل.

6 -ما هي رؤية بلدية الكويت تجاه تبسيط الإجراءات وتحرير الأداء الحكومي من الصعوبات التي يواجهها مستحقي الرعاية السكنية في التعامل مع وزارة البلدية؟